إثيوبيا: "إفلاس سياسي" وانكفاء على الداخل

حسين محمود التلاوي

المستلخص: تناولت الأوراق البحثية الإثيوبية الصادرة عن مراكز الفكر القضايا الداخلية، مع نظرة على التداعيات الداخلية للأزمات الإقليمية. وتلقي هذه المتابعة الضوء على عدد من تلك الأوراق ارتباطًا بالحوار الوطني الإثيوبي. ركزت الأوراق البحثية ومواد الرأي في إثيوبيا مؤخرًا على الوضع الداخلي ارتباطًا بالحوار الوطني الجاري حاليًّا هناك. وحتى المواد التي تناولت قضايا القرن الإفريقي، ركزت كذلك على تداعيات تلك القضايا على الداخل الإثيوبي . وتستعرض هذه المتابعة عددًا من تلك الأوراق والتحليلات الإثيوبية من خلال نظرة تحليلية على دلالات بعض ما ورد فيها من رؤى وأفكار .

السودان والصومال وانتقال "العدوى"

نشر موقع معهد الشئون الخارجية الإثيوبي تحليلًا بعنوان "تحول خريطة أزمات القرن الإفريقي من الحدود إلى نظم السلطة" للباحث "أمين بينيام" تناول تداعيات الأزمتين في السودان والصومال على الداخل الإثيوبي والإجراءات اللازمة لتلافيها. يطرح الكاتب فكرة أن فهم الأزمات في القرن الأفريقي بات يتجاوز النظرة التقليدية القائمة حصرًا على حدود الدول وسيادتها الرسمية، ليركز على ما سماه "كيفية إنتاج السلطة وتطبيقها على الأرض"، فيقول إن الجماعات المسلحة والميليشيات والشبكات التجارية نجحت في فرض وجودها في مناطق مختلفة من السودان والصومال، عبر ممارسة وظائف حيوية؛ مثل فرض الضرائب، وإدارة القضاء الموازي، وتنظيم التجارة؛ وهو ما يعني أنها "فرضت سلطتها" على تلك المناطق

ويرى الباحث أن هذا الواقع يؤثر على إثيوبيا في أكثر من اتجاه؛ أهمها أنه يلقي الضوء على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكافية لضمان عدم انتقال هذه الأعراض إلى الداخل الإثيوبي. ولأجل تحقيق ذلك يتعين تقوية المؤسسات الرسمية وتوسيع نطاقها بدلًا من استبدالها، مشيرًا إلى أن الحوار الوطني يبرز "كأداة لترسيخ حل الخلافات ضمن الأطر الدستورية". ويضيف الموضوع أن ما أسماه "المرحلة الاستراتيجية المقبلة" تتطلب إنشاء آلية لرصد خرائط السلطة الرسمية وغير الرسمية قرب الحدود، مع تقييم مخاطر شبكات التحصيل غير الرسمي عند إبرام اتفاقيات الممرات التجارية؛ لأن توقيع اتفاقيات تجارية تشمل مناطق غير خاضعة للسلطة الرسمية قد يعرقل التطبيق الفعلي لتلك الاتفاقيات المفترضة. كذلك فإن استعادة الخدمات الأساسية وسيادة القانون يضمن نجاح أية اتفاقيات سلام تعقدها الدولة في أقاليمها المختلفة.

إثيوبيا المتخمة بالصراعات الداخلية وأعباء التاريخ

على الرغم من بساطة الفكرة المطروحة في الموضوع، فقد وقع الطرح في عدد من المغالطات وتجاوز بعض الوقائع، فيما يمكن إجماله كما يلي:

أولًا.. الصراعات الداخلية في إثيوبيا: على الرغم من استعراض الكاتب لمظاهر الأزمة وتعدد أشكال السلطة في كل من السودان والصومال، تجاهل تمامًا الأزمات الداخلية التي تكاد تدفع بأقاليم كاملة إلى حافة الانفصال عن الدولة الإثيوبية؛ مثل الصراع في تيجراي. يقدم الموضوع إثيوبيا كنموذج إيجابي يسعى لتعزيز المؤسسات عبر "الحوار الوطني"، على عكس دول الجوار المأزومة، لكنها الصراعات الداخلية؛ حيث تفرض جماعات موازية وميليشيات محلية سلطتها ووظائفها الإدارية والعسكرية على الأرض بشكل يشبه سيناريوهات الجوار.

ثانيًا.. إغفال الدور الاثيوبي في الأزمتين: لا يناقش الباحث دور إثيوبيا في الأزمتين؛ وهو الدور المثير للجدل؛ حيث ترتبط إثيوبيا مع الدولتين بتاريخ مليء بالصراعات والشكوك والتدخلات؛ الأمر الذي يعني أن تغيير إثيوبيا سياساتها إزاء الدولتين قد يخفف من حدة الأزمة في كل منهما؛ ما يعود بالنفع على إثيوبيا نفسها بوجود هياكل سلطة رسمية على حدودها.

ثالثًا.. تجاهل الاختلافات بين السودان والصومال: لا يميز التحليل بين السودان والصومال فيما يخص آليات بناء السلطة الموازية؛ فيشير إلى أن الآلية واحدة في البلدين. لكن المقال يغفل الفروق الهيكلية بين التجربتين؛ فبينما يدور الصراع في السودان بين مؤسسة عسكرية رسمية وتشكيلات شبه عسكرية متمردة، ويحدث في دولة ذات هياكل إدارية تاريخية، تربط حالة الصومال بتمرد أيديولوجي ممتد؛ يتمثل في حركة الشباب، يستغل غياب الدولة المركزية منذ عقود.

ارتباك إثيوبي في السودان

وفي رؤية لتداعيات الأزمة السودانية على الداخل الإثيوبي، نشر المعهد تحليلًا للباحث "بروك جيبريميدينا بريجا" بعنوان "التشظّي السوداني" تناول حالة "الانكشاف الحدودي" التي تواجهها إثيوبيا جراء الحرب في السودان وما سمّاه "تفتت الدولة" هناك. فيرى الباحث أن تأثيرات الصراع في السودان تتجاوز مجرد الأزمة الإنسانية واللجوء لتمتد إلى أبعاد أمنية واقتصادية تؤثر على الإدارة الحدودية وتسبب نمو الكيانات المسلحة الموازية، وتدفق السلاح، وتراجع التجارة، وتعثر الصادرات مثل الكهرباء جراء تراجع إمكانية السداد وانعدام الشركاء المؤهلين. ويؤكد أن هذا يستدعي ضرورة دخول بلاده على خط الوساطة بين طرفي الأزمة في السودان. لكن الباحث يشير إلى عدة عوامل أدت إلى عدم وجود إثيوبيا ضمن الوسطاء الدوليين في الأزمة؛ ومنها ما يصفه بـ"ازدحام الساحة" بالعديد من المبادرات الدولية والإقليمية؛ المبادرة المصرية التي تستند إلى علاقات مصر التاريخية بالسودان، ومنبر جدة برعاية سعودية وأمريكية؛ ما يجعل إثيوبيا تحجم عن التدخل لعدم رغبتها في "إثارة حساسيات بعض الأطراف الوسيطة". ويضيف الباحث سببًا آخر هو عدم الرغبة في حدوث ما أسماه "الإجهاد الدبلوماسي"؛ حيث تنشغل إثيوبيا بعدد من الملفات؛ منها مياه النيل، والبحر الأحمر.

وعلى الرغم من ذلك يقول الباحث إن إثيوبيا لا ينبغي أن تقف بعيدة عن خط الوساطة؛ حيث "تقتضي المصلحة الإثيوبية" اعتماد سياسة ضبط النفس النشط من خلال العمل عبر الأطر الإقليمية القائمة في منظمة (إيجاد) بدلاً من استحداث مسار منافس، والحفاظ على التعاون التجاري ومشروعات الكهرباء، مع "تجنب أية ترتيبات قد تُفهم على أنها إقرار بتفتت الأراضي السودانية". ويخلص التحليل إلى أن الغياب الاستراتيجي التام قد يفضي إلى صياغة تسويات تسقط المصالح الأمنية والاقتصادية الحدودية لأحد أكثر جيران السودان تأثرًا بالأزمة فيه.

"إفلاس سياسي" إثيوبي في السودان

لكن على عادة الباحثين الإثيوبيين في تجاهل بعض الوقائع، لم يسرد الموضوع مجموعة من النقاط والحقائق يمكن أن تساعد في فهم السلوك الإثيوبي في السودان؛ ومنها:

أولًا.. ميراث التوتر بين إثيوبيا والسودان: تعاني إثيوبيا من ميراث توتر وصراع في العلاقة مع السودان؛ فهناك الخلافات الحدودية، والاتهامات بالتدخل العسكري وتسليح القوى المعارضة، وملف سد النهضة وتشغيله الأحادي بما يؤثر سلبًا على استقرار التدفقات المائية إلى السودان . كل هذه الملفات جعلت إثيوبيا بدون "رأس مال" سياسي في السودان يمكن استثماره للدخول على خط الوساطة؛ فعندها سوف تكون "وسيطًا محل شك"؛ وهو أمر يتنافى مع أبسط صفات الوسيط بنيله ثقة طرفي الأزمة التي يتوسط فيها. إذن يمكن القول إن ما يمنع إثيوبيا من لعب دور الوسيط في السودان ليس "الإجهاد الدبلوماسي" بل "الإفلاس السياسي".

ثانيًا.. عدم تقدير حجم التداعيات: يكتفي الباحث بالإشارة إلى "صعوبة قياس التأثير الاقتصادي"، ويستخدم تعميمات دون تقديم بيانات أو تقديرات تقريبية لحجم الخسائر التجارية، أو تراجع صادرات الكهرباء، أو حجم تدفقات السلاح عبر الحدود. هذا التعتيم على حجم الخسائر المفترضة قد يعني أن الحديث عن خسائر ليس مقصودًا به الجانب الاقتصادي، لكنه يرمي إلى إيجاد أي مبرر لتدخل إثيوبي عميق في الشأن السوداني تحت غطاء شرعي مدعوم دوليًا.

ثالثًا.. سطحية الحلول المقدمة: على الرغم من حجم التداعيات الكبير الذي يصوره الموضوع، يكتفي الكاتب بطرح حلول إدارية بسيطة مثل "إنشاء لجنة تنسيق" في وزارة الخارجية أو "نظام إنذار مبكر"، ويقترح العمل من خلال مظلة منظمة "إيجاد"، متجاهلًا حالة الشلل والجمود التي تعاني منها المبادرات الإقليمية نتيجة الانقسامات الداخلية بين دول المنظمة نفسها تجاه الأزمة السودانية. تعزز هذه النقطة وما يبدو فيها من "عدم جدية الحلول" خلاصةَ النقطة السابقة من أن الحديث عن الخسائر الإثيوبية جراء الأزمة السودانية يهدف إلى إيجاد مدخل لإثيوبيا في الوضع السوداني يحظى بغطاء دولي.

إثيوبيا "الحبيسة" وأزمة الممرات البحرية

تناول موضوع منسوب لهيئة تحرير معهد الشئون الخارجية تراجع اهتمام مجتمع البحث السياسي الإثيوبي بملف البحر الأحمر لحساب الحوار الوطني وأزمتي السودان والصومال. ويناقش الموضوع المنشور بعنوان "ما وراء العناوين: انكشاف إثيوبيا في البحر الأحمر هدأ لكن لم يتلاش" خطورة ظاهرة "تطبيع الممرات" التي تواجه إثيوبيا؛ والممثلة في التعامل مع مسألة أن إثيوبيا حبيسة، تعتمد على مسارات مائية معرضة لمخاطر، أمر طبيعي. ويوضح المقال أن هذا التعامل يأتي نتيجة تراجع الاهتمام السياسي والإعلامي بقضية المنفذ البحري لحساب أزمات أخرى؛ ما يهدد بتحويل اعتمادها المطلق على ممر جيبوتي التجاري الوحيد إلى واقع دائم ومقبول بدلًا من كونه ثغرة استراتيجية تتطلب المعالجة.

وعلى الرغم من الشراكة مع جيبوتي، فإن هذا الانحصار في اليابسة وفي عدد محدود من الممرات الهشة يضعف الموقف التفاوضي لإثيوبيا في الأزمات، ويزيد هشاشتها أمام الاضطرابات الممتدة في السودان والصومال والبحر الأحمر؛ ما يستوجب تبني "استراتيجية متكاملة لبناء ممرات متعددة ومجدية"، إلى جانب دمج أمن المنافذ البحرية ضمن رؤية أمنية واقتصادية شاملة تتعاطى مع الاستقرار الإقليمي كشرط أساسي لاستدامة الملاحة والتنمية.

لكن الموضوع وقع في إشكاليتين غالبًا ما تقع فيهما الأوراق البحثية الإثيوبية؛ وهما التمويل والبعد الإقليمي والدولي؛ وهما فيما يلي:

أولًا.. إغفال التكلفة المادية للتنويع: يطالب الموضوع بالاستثمار في ممرات بديلة، دون تقديم خيارات أو مقترحات لتوفير التمويل اللازم لمشروعات بنية تحتية عملاقة (سكة حديد، وطرق، وموانئ) في ظل التحديات الاقتصادية والنزاعات الداخلية التي تواجهها البلاد.

ثانيًا.. تجاهل تأثير الأطراف الدولية في البحر الأحمر: بينما يتعامل المعهد مع ملف البحر الأحمر وكأنه قضية تجارية تخص إثيوبيا وجيرانها المباشرين فقط، يتجاهل المبادرات والخطط الإقليمية للدول المطلة على البحر التي تحصر استغلاله وضمان أمنه في الدول المطلة عليه؛ ما يعني أن إثيوبيا يتعين عليها التعامل مع تكتل إقليمي، إن أرادت توسيع استفادتها من الموانئ المطلة على البحر. كذلك يغفل المقال الصراع الدولي المتفاعل في البحر الأحمر وباب المندب؛ وهي عوامل خارجية تجعل إثيوبيا مضطرة إلى التعامل مع قوى دولية لها مصالحها وأهدافها حتى داخل إثيوبيا نفسها.

خلاصة ودلالات:

من الرؤى البحثية الإثيوبية الواردة في تلك الأوراق، يمكن استخلاص عدد من الدلالات على الوضع الإثيوبي داخليًّا وخارجيًّا:

-تزايدت الضغوط الداخلية على الدولة الإثيوبية جراء الأحوال الاقتصادية التي ازدادت تراجعًا بسبب أزمة الخليج وارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف شحن الواردات، فضلًا عن الصراعات المسلحة الداخلية وعرقلتها لخطط التنمية، إلى جانب عدم قدرة الدولة على الإدارة الرشيدة للأزمات الإقليمية بما يقلل من تداعياتها السلبية على الداخل.

-أيقن صانع القرار الإثيوبي فشل الرهانات الإقليمية التي ارتكزت على محاولة الاستثمار في الأزمات وإطالة أمدها، بدلًا من السعي إلى تسويتها؛ فانعكس ذلك على الداخل الإثيوبي سلبًا. حيث يتهم الإثيوبيون إريتريا بأنها تتبنى سياسة "إدارة التوترات الإقليمية"، لكن الواضح أن إثيوبيا مَن يفعل ذلك بسبب حسابات

خطأ توهَّمت أن إضعاف الصومال والسودان سوف يؤجل بعض القضايا العالقة بين كل منهما وإثيوبيا؛ فسعت إثيوبيا إلى التدخل فيهما بما يحافظ على منسوب التوتر ويفاقم أزماتهما؛ ما ارتدّ عليها بالسلب في نهاية الأمر.

-أدى ما سبق إلى بدء تبلور مفهوم "الانكفاء على الذات"، ولو مرحليًّا، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، مع تخلٍّ نسبي عن سياسات زعزعة الاستقرار، وبدء تبني فكرة التعامل مع الدول والمؤسسات الرسمية؛ لأن في ذلك ضمانة لاستمرار أية اتفاقات اقتصادية .

-لكن ارتضاء إثيوبيا أن تكون "دولة وظيفية" تنفذ إملاءات قوى راعية لها قد يؤدي إلى نفض إثيوبيا يدها عن سياسات "الانكفاء" والانخراط بقوة في سياسة إثارة الأزمات الإقليمية وفق حسابات تلك القوى ومصالحها.

-يتعين الأخذ في الاعتبار أن مساعي إثيوبيا إلى بناء علاقات مع دول الجوار؛ وبوجه خاص السودان والصومال، ولعب دور سياسي واقتصادي أوسع فيهما، قد يكون الهدف منها إيجاد غطاء سياسي شرعي بديل للتدخل في شئون دول الإقليم يعفيها من اتهامات التدخل "من وراء الستار"؛ وهو تدخل قد يكون لتحقيق مصالحها أو لتنفيذ "وظائف" موكلة إليها.